ISSN: 2437-0525 / EISSN: 2602-5078

JBAES: مجلد (09)، عدد (01)، 2023، ص: 093-102

مجلة إدارة الأعمال والدراسات الاقتصادية

موقع المجلة: www.asjp.cerist.dz/en/PresentationRevue/313/

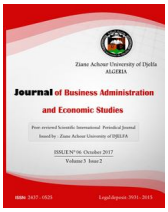

تكريس ميزانية مستدامة من خلال تطبيق أحكام القانون العضوي رقم 18 -15 المتعلق بقوانين المالية

Devoting a sustainable budget through the application of the provisions of Organic Law No. 15-18 related to the financial laws

بن علية لخضر، Benalia Lakhdar [1] *، k.benalia@univ-djelfa.dz

[1] أستاذ محاضر -أ- ، مخبر الطرق الكمية في العلوم الاقتصادية وعلوم إدارة الأعمال وتطبيقاتها من أجل التنمية المستدامة، جامعة زيان عاشور بالجلفة (الجزائر)

تاريخ الإرسال: 2022/11/07 **تاريخ القبول:** 2022/11/15 **تاريخ النشر:** 2023/06/05

ملخص

يعد القانون العضوي رقم 18-15 المتعلق بقوانين المالية بادرة من بوادر عصرنة واستدامة الموازنة العامة بالجزائر ، فمن خلال هذا القانون تم الانتقال من ميزانية الوسائل إلى ميزانية البرامج التي يتم تنفذها يتم على عدة سنوات لضمان استدامتها واستدامة النفقة العامة مع ضمان أفضل تخصيص للموارد بين مختلف القطاعات للنفقة بالنظر لأولويات الحكومة واحتياجات المواطن وتكريس مايسمى **بميزانية المواطن**، وخلق إطار لمتابعة الأداء لتحقيق خدمة فعالة للمصالح العمومية.

الكلمات المفتاحية

القانون العضوي 18-15؛ ميزانية البرامج؛ عصرنة الميزانية؛ ميزانية المواطن.

تصنيف JEL: H72 ؛ H61 ؛ H83

Abstract

The organic Law No. 15/18 related to finance laws isconsedered one of the signs of modernization and sustainability of the public budget of Algeria. As through this law, a transition was made from the budget of means to the budget of programs that are implemented over several years to ensure their sustainability and the sustainability of public expenditure, while ensuring the best allocation of resources among the various Sectors by considering the priorities of the government and the needs of the citizens and dedicating the so-called **citizens budget**, and creating a framework for monitoring performance to achieve an effective service for public interests**.**

Keywords

The oganic Law No.15/18; The pograms Budget; Budget Modernizatio; The citizens Budget.

JEL Classification Codes : H72 ; H61 ; H83

* البريد الالكتروني للباحث المرسِل: k.benalia@univ-djelfa.dz

I. مقدمة:

تسع الجزائر على غرار باقي الدول للقيام بإصلاحات في المجال الموازانتية بما يخدم أهداف الألفية للتنمية المستدامة، ولن يتم ذلك إلا بعصرنة الميزانية وأنظمتها وهذا ما عجز عنه قانون 84-17 إذ اثبت بأنه غير مساير لذلك، وبهذا تم إصدار القانون العضوي رقم 18-15 المتعلق بقوانين المالية والدي من المحتمل أن يعوض القانون السابق ابتداءا من السنة المالية 2023، هذا القانون يعتبر الإطار المرجعي الجديد لإعداد وتنفيذ ومراقبة ميزانيات المؤسسات والإدارات العمومية.

إن القانون العضوي رقم 18-15 المتعلق بقوانين المالية يترتب عليه إتباع نهج جديد في التسيير العمومي في الجانب الموازناتي، فإذا به يعتبر كأسلوب جديد لتسيير المالية العمومية في الجزائر، ولذلك تم إصدار ترسانة من المراسيم التنظيمية مشهرة في الجريدة الرسمية لتحقيق عصرنة موازنتية وعدد هذه المراسيم هو 12 مرسوما تنظيميا، ويعتبر هذا القانون بمثابة دستور مالية الدولة يشكل الإطار التوجيهي الاستراتيجي و الانتقال من ميزانية الوسائل إلى ميزانية البرامج غايتها تحسين الأداء وتحديد المسؤولية وإرساء الشفافية، من خلال تفعيل إدارة قائمة على النتائج بدلا من إدارة وسائل وعليه سيتم منح حرية أكبر للمسيرين، مع إلزامية تقديم حصيلة ونتائج تسييرهم ومستوى الفعالية المتوصل إليه في سبيل تحقيق ترشيد الإنفاق العام واستغلال الموارد العامة بما يضمن التنمية المستدامة لإشباع الحاجات العامة تمتد حتى الأجيال القادمة.

وعلى ضوء ماسبق يمكن طرح الإشكالية التالية:

- **هل القانون العضوي رقم 18-15 المتعلق بقوانين المالية يكرس استدامة الميزانية؟**

وتندرج ضمن هذه الإشكالية التساؤلات التالية:

1. ماهي النقائص التي عانت منها الميزانية في إطار القانون 84-17 المتعلق بقوانين المالية.
2. ماهي أهداف القانون العضوي رقم 18-15 المتعلق بقوانين المالية.
3. ماهي أهم المحاور الكبرى للإصلاح الموزانات يضمن أحكام القانون العضوي رقم 18-15 المتعلق بقوانين المالية

II. أحكام القانون العضوي الجديد رقم 15/18 المتعلق بقوانين المالية:

إن مقاربة عصرنة التسيير العمومي تقتضي إتباع أسلوب حوكمة مالية جديدة تهدف إلى إرساء نظام تسيير يرتكز على الأداء والمسؤولية والشفافية، لاسيما مع المتطلبات الجديدة التي فرضتها الهيئات والمنظمات العالمية وعلى رأسها صندوق النقد الدولي في مجال عرض وتحليل الوضعيات المالية والمحاسبية للقطاع العام وذلك وفقا للمعايير الدولية المعتمدة، فقد تبنت وزارة المالية منذ التحول من النظام الاشتراكي الى نظام اقتصاد السوق سنوات التسعينات، جملة من مشاريع الإصلاح في النظام المالي والاقتصادي من بينها تطوير المنظومة التشريعية القانونية التي تحكم الميزانية والمالية العمومية للاستجابة لهذه المتطلبات والتقيد بالمعايير الدولية المعمول بها، حيث صدر في هذا الإطار القانون العضوي رقم 18-15 المؤرخ في 02 سبتمبر 2018 المتعلق بقوانين المالية في الجريدة الرسمية تحت رقم 53 بتاريخ 02 سبتمبر 2018، والذي يعول عليه لتقديم إضافة جديدة للحوكمة كأسلوب جديد لتسيير المالية العمومية في الجزائر، ولذلك تم إصدار ترسانة من المراسيم التنظيمية مشهرة في الجريدة الرسمية لتحقيق عصرنة موازنتية وعدد هذه المراسيم هو12 مرسوما تنظيميا، ويعتبر هذا القانون بمثابة دستور مالية الدولة يشكل الإطار التوجيهي الاستراتيجي للسياسة العامة

الواجب إتباعها، إذ يسعى إلى تعريف إطار تسيير مالية الدولة الذي من شأنه إعداد قوانين المالية ومضمونها وكيفية تقديمها للمصادقة عليها للبرلمان، كما يحدد مجال التطبيق وكذلك شروط وطرق تنفيذ البرامج المشاريع، ويندرج اعتماد الجزائر لهذا التشريع النوعي في إطار تعميق مسار بناء ومتابعة الميزانية العامة، مع إعطاء صلاحيات أكثر للبرلمان وللمواطنين في متابعة ومراقبة تسييرها، ووفقا لهذا المنظور تؤطر قوانين المالية مستقبلا بقانون عضوي يستمد من الدستور كما هو معمول به في الدول المتقدمة سعيا من أجل حوكمة أفضل للميزانية العامة للدولة.

يعد القانون العضوي رقم 18-15 المتعلق بقوانين المالية بادرة من بوادر عصرنة واستدامة الموازنة العامة، ويظهر هذا من خلال العجز الذي أظهره قانون المالية رقم 84-17 بعدم مواكبته للتطورات الموازنتية والمحاسبية التي سادت على الصعيد العالمي.

1.نقائص الإطار الميزانياتي بالقانون 84-17 المتعلق بقوانين المالية:

يعد القانون 84-17 المتعلق بقوانين المالية الإطار المرجعي الأول لتسيير الأموال العمومية بعد الاستقلال والذي بقي ساري المفعول لغاية صدور القانون العضوي رقم 18-15 المتعلق بقوانين المالية حيث سجلت مجموعة من النقائص على أرض الواقع والتي أدت بالسلطات العمومية إلى تعديله نتيجة التطورات الخاصة في المجال المالي والمحاسبي والاقتصادي على المستوى العالمي. ولعلى أهم النقائص المسجلة على هذا الإطار، نذكر (حوري، 2020، الصفحات 59-60):

- **عدم دمج ميزانيتي التسيير التجهيز:** يظهر النظام الحالي نوع من اللاتجانس في التصنيف إذ أن، من جهة، عناوين نفقات التسيير مهيكلة حسب الدوائر الوزارية، الفصل، المادة و الفقرة، بينما عناوين نفقات الاستثمار مهيكلة حسب القطاع، القطاع الفرع ، الفصل المادة. ما قد يؤدي إلى سوء تخصيص نفقات التسيير ونفقات الاستثمار.
- **غياب تسيير ميزانياتي مبني على النتائج:** يرتكز التسيير الحالي للمال العام على تعبئة الوسائل أكثر منه على البحث عن النتائج. إذ أن " الاعتمادات تمنح لجل التكفل بالحاجيات المعبر عنها من طرف الأمر بالصرف خلال السنة المعنية وليس بدلالة أهداف الأداء التي يجب تحقيقها أو النتيجة التي يجب بلوغها ".
- **نقص الشفافية في تقديم وثائق الميزانية مع صعوبة الوصول إليها**: فهذه الصعوبات تتم مواجهتها أثناء النقاشات البرلمانية حول مشروع ميزانية الدولة، تعود إلى أن الوثائق المقدمة من طرف وزارة المالية غير كافية بالشكل الذي يسمح بتقديم كل المعلومات المطلوبة من جهة ومن جهة أخرى تقديم عرض محتشم للوثائق المقدمة للبرلمان".
- **غياب نظام معلوماتي فعال:** يعود ذلك إلى استعمال عتاد إعلام آلي غير ناجع ومتجاوز كما أن أنظمة وأدوات تسيير المعلومة غير الملائمة، حيث لا تسمح بإعداد تقديرات اقتصادية كلية ذات مصداقية و لا إعداد تصورات حسب كتل النفقات الموافقة لرخص الاعتمادات وبالمتابعة في الآجال الملائمة.
- **غياب إطار للنفقات على المدى المتوسط CDMT :** من شأن غياب إطار استراتيجي يمكن من تسجيل النفقات حسب منطق أولويتها، عدم السماح للحكومة بترتيب نفقاتها حسب متطلبات السياسة العامة وضرورات الوضع الاقتصادي للبلاد.
- **عدم تحميل المسؤولية للمسيرين:** إن ضعف مسؤولية المسيرين يعد واحدا من العراقيل القائمة أمام مهام تكملة ومتابعة الأهداف المسطرة لكل سياسة مالية معدة مسبقا، وعلى خلاف ذلك فإن قوة ومتانة المسؤولية لدى المسيرين يسمح بتحقيق أهداف النجاعة في الأداء، الفاعلية والشفافية في مجمل نظام المالية العمومية.

2.الأهداف المسطرة للقانون العضوي الجديد رقم 18-15 المتعلق بقوانين المالية

إن الهدف الرئيسي من عصرنة نظام الميزانية في الجزائر هو دفع عالة التنمية إلى الأمام وتحقيق الرفاهية والازدهار في المجتمع وخلق جو من الطمأنينة والأمان والرخاء الاقتصادي، لأن التنمية عملية حضارية شاملة ترتكز على قدرات ذاتية راسخة ومتطورة تتمثل في قدرة اقتصادية دافعة ومتعاظمة وقدرة اجتماعية متفاعلة ومشاركة، وقدرة إدارية كفئة، وقدرة سياسية واعية وموجهة، حيث يمكن ذكر أهم أهداف اعتماد القانون العضوي رقم 18-15الجديد فيما يلي (بوعيشاوي و غزازي، 2020، الصفحات 20-21):

- ✓ يعيد هذا القانون وضع مناقشة الميزانية في صميم المناقشة البرلمانية؛
- ✓ يقترح هذا القانون تعديل مفهوم المقرر بتغيره، إلى ما يتجاوز مقررا قانونيا (الامتثال للقواعد والإجراءات)، نحو مقرر اقتصادي (تحديد السياسات العمومية وفعاليتها)؛
- ✓ يكرس هذا القانون مبادئ الحرية ومسؤولية المسيرين، في صميم سير المؤسسات والإدارات العمومية؛
- ✓ اعتماد مبدأ الحكامة في تسيير المالية العمومية؛
- ✓ تقييد حرية المبادرة لتحويل الاعتمادات بشروط صارمة؛
- ✓ يهدف هذا القانون العضوي إلى تقليص الصناديق الخاصة، والتي هي محل انتقاد من قبل المؤسسات المالية العالمية، لأنها أصبحت مصدر للفساد في الكثير من القطاعات والتي تعاني من سوء التسيير ؛
- ✓ تعزيز الشراكة بين القطاعين العام والخاص لتمويل عمليات الاستثمار، من خلال تسهيلات حكومية لفتح رأسمال المؤسسات الحكومية الصغيرة والمتوسطة أمام مستثمري القطاع الخاص.

وعموما يمكن أن نوجز أهم ما جاءبها القانون **العضوي 18-15 خلافـــــا للقانون القانون 84-17، إذ** يمكن إبراز الأحكام الجديدة ومضمونها من خلال مقارنة الهيكلة الحالية مع الهيكلة الجديدة المدرجة في القانون 18-15 كما هو موضح في الجدول الموالي:

جدول رقم (01): مقارنة قانون 84-17 والقانون العضوي18-15

	القانون 84-17	القانون العضوي 18-15
هيكلة الميزانية	الفصل بين الميزانية: التسيير: الجدول (ب) من قانون المالية. التسيير: الجدول (ج) من قانون المالية.	دمج ميزانيتي التسيير والتجهيز ضمن ميزانية واحدة مخصصة لكل حقيقة وزارية من خلال البرنامج.

تقسيمات النفقات	**نفقات التسيير:** مقسمة إلى 04 أبواب: 1. أعباء الدين العام والنفقات المحسومة من الإيرادات. 2. تخصيصات السلطات العمومية. 3. النفقات الخاصة بالوسائل 4. التدخلات العمومية: مقسمة **نفقات التجهيز:** مقسمة إلى 03 أبواب: 1. الاستثمارات المنفذة من قبل الدولة. 2. إعانات الاستثمار الممنوحة من الدولة. 3. النفقات الأخرى برأسمال.	تم اعتماد ميزانية واحدة سمية بالبرنامج، تقسم النفقات حسب: - **النشاط:** البرنامج وتقسيماته - **الوظائف الكبرى للدولة:** تعيين القطاعات المكلفة بتحقيق الأهداف حسب الوظيفة. - **الهيئات الإدارية المكلفة بإعداد الميزانية وتنفيذها:** توزيع الاعتمادات على الوزرات والمؤسسات العمومية. - **الطبيعة الاقتصادية للنفقات:** أبواب النفقات وتقسيماتها كمايلي: 1. نفقات المستخدمين 2. نفقات تسيير المصالح 3. نفقات الاستثمار 4. نفقات التحويل 5. أعباء الدين العمومي 6. نفقات العمليات المالية 7. النفقات غير المتوقعة

المصدر: (أمال، 2021، اللصفحة 122).

III.المحاور الكبرى للإصلاح الموزاناتي ضمن أحكام القانون العضوي رقم 18-15 المتعلق بقوانين المالية:

بما أن هذا القانون العضوي يهدف إلى تعريف إطار تسيير مالية الدولة الذي من شأنه أن يحكم إعداد قوانين المالية، وكذا مضمونها وكيفية تقديمها والمصادقة عليها من قبل البرلمان، بالإضافة كونه يحدد مبادئ وقواعد المالية العمومية وحسابات الدولة وكذا تنفيذ قوانين المالية ومراقبة تنفيذها، فقد تضمن من خلال مواده المحاور الرئيسية لإصلاح نظم الميزانية من خلال شقين، الأول متعلق بالتسيير، والثاني متعلق بالميزانية وفيما يلي سنتناول الشقين على حدى:

1.مضمون مشروع الميزانية العمومية والوثائق الواجب إرفاقها بها:

حدد القانون العضوي 18-15 الوثائق المرفقة عند إعداد السلطة التنفيذية للميزانية العمومية، يتعين علىها مراعاة عدة إجراءات، ومنها على وجه الخصوص تحديد مضمون المشروع والوثائق الواجب إرفاقها به حتى يتسنى للبرلمانيين دراسته واستيعابه، هذه الوثائق ممثلة في أربعة أجزاء متباينة هي كالأتي (المادة 73 من القانون العضوي رقم 18-15، 2018، الصفحة 17):

أ.محتوى الجزء الأول:

يحتوي الجزء الأول على الأحكام المتعلقة بالترخيص السنوي لتحصيل الموارد العامة وتخصيصها، وكذا مبلغ الموارد المتوقعة من طرف الدولة التي من شأنها أن تسمح بتغطية العمليات الميزانياتية والمالية للدولة.

ب.محتوى الجزء الثاني:

يتضمن الجزء الثاني على ما يلي:

- ✓ النسبة للميزانية العمومية، حسب كل وزارة ومؤسسة عمومية، مبلغ رخص الالتزام، واعتمادات الدفع.
- ✓ مبلغ اعتمادات الدفع، وعند الاقتضاء رخص الالتزام لكل حساب من حسابات التخصيص الخاص.
- ✓ سقف الكشوف المطبق على الحسابات التجارية.

ت.محتوى الجزء الثالث:

يشمل الجزء الثالث على الرخص والأحكام التالية:

- ✓ رخصة منح ضمانات الدولة وتحديد نظامها.
- ✓ رخصة التكفل بديون الغير وتحديد نظامها.
- ✓ الأحكام المتعلقة بوعاء ونسبة وكيفيات تحصيل الاخضاعات مهما كانت طبيعتها، ويجب ألا تؤثر هذه الأحكام على التوازن الميزانياتي المعرف في المادة 03 من هذا القانون.
- ✓ كل حكم يتعلق بالمحاسبة العامة وتنفيذ ورقابة الإيرادات والنفقات العامة.

ث.محتوى الجزء الرابع:

يتضمن الجزء الرابع الجداول التالية:

- ✓ الجدول"أ" ويتعلق بالإيرادات مقسمة إلى إيراد بإيراد
- ✓ الجدول "ب" ويتعلق بالاعتمادات المفتوحة للسنة والموزعة حسب كل وزارة أو مؤسسة عمومية وحسب البرامج وحسب التخصيص، ويبين رخص الالتزام واعتمادات الدفع المفتوحة.
- ✓ الجدول "ج" ويبين قائمة الحسابات الخاصة للخزينة ومحتواها حسب كل صنف
- ✓ الجدول "د" ويبين التوازنات الميزانياتية والمالية والاقتصادية.
- ✓ الجدول "هـ" ويبين قائمة الضرائب والاخضاعات الأخرى وحواصلها، المخصصة للدولة والجماعات الإقليمية، وكذلك المخصصة بطريقة غير مباشرة لهذه الأخيرة عن طريق الهيئات المشار إليها في المادة 13 من القانون العضوي رقم 18-15.
- ✓ الجدول "و" ويتعلق بالرسوم شبه الجبائية.
- ✓ الجدول "ز" ويتعلق بالاقتطاعات الإجبارية غير الجبائية الموجهة لتمويل هيئات الضمان الاجتماعي.
- ✓ الجدول "ح" ويبين تقديرات النفقات الجبائية.

2.الانتقال إلى ميزانية البرامج:

يعتبر الهدف البارز الذي أدرجه القانون العضوي 18-15 هو الانتقال من ميزانية الوسائل إلى ميزانية البرامج، غايته تحسين الأداء وتحديد المسؤولية وإرساء الشفافية، من خلال تفعيل إدارة قائمة على النتائج بدلا من إدارة وسائل و عليه سيتم منح حرية أكبر للمسيرين، مع إلزامية تقديم حصيلة ونتائج تسييرهم ومستوى الفعالية المتوصل إليه وعليه تم تكريس مبدأ جديد في تسيير الأموال متمحور حول النتائج انطلاقا من أهداف واضحة وفقا لغايات المصلحة العامة مبني

على اعتماد على مبدأ المسؤولية والمسائلة، من خلال تأطير ميزانياتي متوسط المدى كل سنة من طرف الحكومة، بناء على اقتراح من الوزير المكلف بالمالية، في بداية إجراء إعداد قوانين المالية، يتم تحديد تقدير النفقات ورصد ميزانية الدولة للسنة المقبلة والسنتين المواليتين.

وعلى هذا الأساس تقدم أعباء ميزانية الدولة حسب التصنيفات الآتية: النشاط، الطبيعة الاقتصادية للنفقات، الوظائف الكبرى للدولة، الهيئات الإدارية المكلفة بإعداد الميزانية وتنفيذها، فمن خلال ما سبق نلاحظ أن الميزانية تتكون من" محافظ للبرامج" لفائدة الوزارات والمؤسسات العمومية والتي تتفرع بدورها إلى برامج فرعية ونشاطات من خلال دمج ميزانيتي التسيير والاستثمار تحت حساب واحد، فالبرنامج يشمل مجموع الأنشطة الموجهة لتحقيق الأهداف وتطبيق التوجهات الخاصة بكل وزارة والمعتمدة من طرف الحكومة.

شكل رقم (01): مخطط توضيحي للهيكلة الجديدة للميزانية وفق مفهوم البرنامج- النشاط

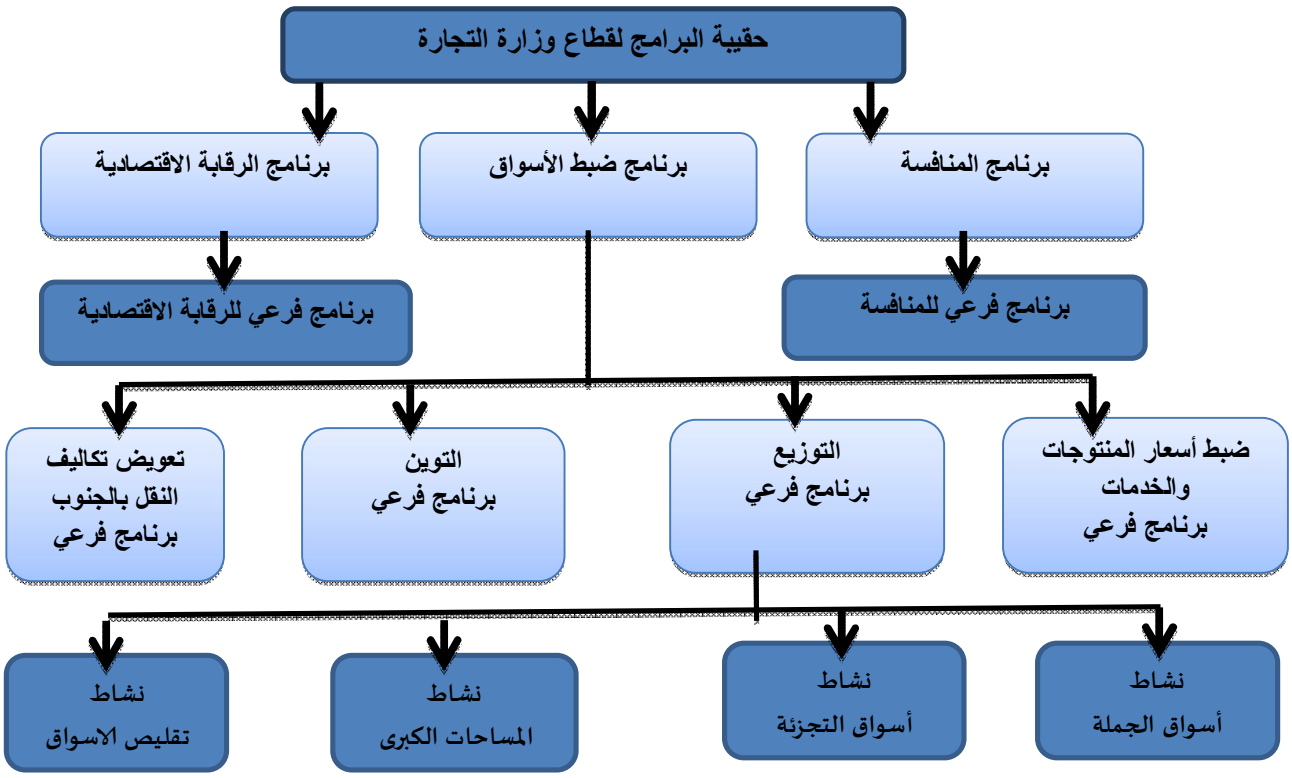

المصدر: من إعداد الباحث.

3.الإعداد العملي لميزانية البرامج :

يتميز إعداد الميزانية حسب القانون العضوي 18 -15 بأن تنفذها يتم على عدة سنوات لضمان استدامتها واستدامة النفقة العامة من خلال مطابقة برنامج النفقات مع أهداف الاقتصاد الكلي، مع ضمان أفضل تخصيص للموارد بين مختلف القطاعات للنفقة بالنظر لأولويات الحكومة، كما تسمح للمسيرين بإعطاء أفضل التقديرات لتسيير برامجهم وخلق إطار لمتابعة الأداء لتحقيق خدمة فعالة للمصالح العمومية.

يتم تقسيم البرنامج إلى عدة أنشطة وعند الاقتضاء يتم تقسيم الأنشطة إلى أنشطة فرعية في إطار المدونة الميزانياتية حسب الأنشطة، حيث يتم وضع كافة الوسائل الضرورية تحت تصرف مسؤولي الأنشطة من أجل تنفيذ

وتجسيد البرنامج، وهنا تحدد العلاقة المالية بن البرنامج والبرنامج الفرعي والنشاط الفرعي إن وجد، فعند تحديد مسؤول البرنامج يحدد الاعتمادات المقترح تخصيصها لمسؤولي الأنشطة، كما يتم تحديد الاعتمادات المقترح تصرف مسؤولي الأنشطة الفرعية إن وجدت، ويقدم هذا الاقتراح لمسؤول البرنامج المعني من اجل قبوله والمصادقة عنه، عند توزيع ميزانية البرامج يجب الأخذ بعين الاعتبار الأهداف ومؤشرات الأداء للبرنامج والميزانية التقديرية التي تشمل الاعتمادات ومناصب الشغل المالية الضرورية لذا يجب الأخذ بعين الاعتبار ما يلي (المديرية العامة للميزانية، وزارة المالية، 2022):

- ✓ مخطط الأنشطة (قائمة الأعمال التي يجب تنفيذها للوصول إلى الأهداف المحددة).
- ✓ تنزيل نهج الأداء من خلال تنزيل أهداف البرنامج والمؤشرات المرتبطة بكل هدف على مستوى الأنشطة.
- ✓ برمجة الوسائل (على شكل اعتمادات ومناصب الشغل المالية) الموافقة لمخطط الأنشطة المذكور أعلاه، من أجل السماح بتنفيذ البرنامج (تحقيق الأهداف وتنفيذ الاعتمادات).
- ✓ مخطط التنظيم المالي المفصل لمختلف المصالح (المصلح المركزية، المصالح غير الممركزة، المصالح المفوض لها...) التي ستقوم بتنفيذ ميزانية البرنامج في نشاطاتها (الأنشطة الفرعية، عند الاقتضاء).

4.تكريس ميزانية المواطن:

جاء قانون القانون العضوي رقم 18-15 المتعلق بقوانين المالية بتكريس ما يسمى ميزانية المواطن حيث سيتسنى" للمواطن البسيط معرفة كيف تستعمل الأموال العمومية وكيف تنفق بطريقة مبسطة من حيث المفهوم والمحتوى وبكل شفافية وهو ما يضمنه محتوى هذا القانون بصفة آلية وقانونية، إذ تقدم ميزانية المواطن بشكل واضح ومبسط قانون المالية، كما تلخص أهم الأرقام الواردة في هذا القانون بشكل تمكن المواطن من استيعاب طريقة توزيع نفقات الدولة من أجل تمويل المرافق العمومية وكذا مختلف مصادر موارد الدولة. وتمكن هذه الوثيقة من معرفة نسبة عجز الميزانية والدين العمومي بالإضافة إلى تطور أهم المؤشرات الماكرو اقتصادية، وتستعرض أهم الأرقام التي تتعلق بتوزيع نفقات وموارد الدولة مع إبراز الخدمات ذات الطابع الاجتماعي التي تهم المواطنين من قبيل التعليم والصحة والسكن، حيث وضعت وزارة المالية أيقونة خاصة بذلك ضمن موقع المديرية العامة للميزانية العامة أسمتها ميزانية المواطن ضمن هذا الموقع http://mfdgb.gov.dz ، تصدر كل سنة هذه الوثيقة التي تغطي كل إيرادات ونفقات المتوقعة لهذه السنة، والمبنية على مجموعة من المؤشرات مثل سعر سوق لبرميل البترول، السعر الجبائي المرجعي لبرميل البترول الخام، سعر صرف الدينار الجزائري، معدل التضخم.....، وبذلك تم تحديد مجموعة من العناصر الأساسية لهذه الميزانية وهي كالتالي:

جدول رقم (02): العناصر الأساسية لميزانية المواطن

	الفرضيات الاقتصادية الرئيسية المتخذة لإعداد الميزانية
العناصر الأساسية لميزانية المواطن	عملية سير الميزانية
	تحصيل الإرادات
	أولويات التخصيص والإنفاق
	التدابير الجديدة المهمة
	برامج التجهيز المستهدفة حسب القطاع
	مصطلحات الميزانية
	عناوين جهات الاتصال المفيدة للمواطنين

المصدر: (ميزانية المواطن لسنة 2021).

IV.الخاتمة:

يعتبر قانون العضوي العضوي رقم 18-15 المتعلق بقوانين المالية قفزة نوعية في مجال عصرنة الميزانية، نظرا لما جاء به رفقة القوانين التنظيمية المكملة بأهمية إصلاح حوكمة الميزانياتية التي ستسمح بإجراء انتقال نوعي في تسيير المالية العمومية من أجل فعالية وشفافية أكثر، فحوكمة الميزانية تتطلب ترشيد الوسائل، والتحكم في وتيرة ومستوى النفقة العامة والاستخدام الأمثل للموارد المتاحة، والإدارة الجيدة للمشاريع التي ينبغي أن تساهم في تحقيق نجاعة الأموال العمومية، وهذا بالانتقال من التقييد المبني على الوسائل إلى التقييد المبني على الأهداف، بالإضافة إلى الإصلاح المحاسبي وكذا تمكين المواطن من استيعاب طريقة توزيع نفقات الدولة من أجل تمويل المرافق العمومية وكذا مختلف مصادر موارد الدولة عن طريق ميزانية المواطن، فمن خلال دراستنا للموضوع يمكن طرح النتائج التالية:

1. جاء القانون العضوي 18-15 لحماية المال العام ومكافحة الفساد.
2. يحمل القانون العضوي 18-15 برنامج إصلاحي شامل للموازنة بما تتطلبه عصرنة الموازنة.
3. يرجى ضمان الانتقال السلس وسريان القانون العضوي الجديد وذلك بتنفيذ الاصلاح تدريجي لتجنب الوقوع في فراغ قانوني جراء العمل بالقانون العضوي الجديد بدل القديم.
4. تسمح ميزانية البرامج بوضع نظام تسيير مرتكز على النتائج والأداء.
5. اعتماد الموازنة للمدى المتوسط وتحسين نظام التنبؤ الموازناتي للسنوات المقبلة لضمان استدامتها.
6. يسمح القانون العضوي منح حرية أكبر للمسيرين مع إلزامية تقديم حصيلة ونتائج تسييرهم ومستوى الفعالية المتوصل إليه في سبيل تحقيق ترشيد الإنفاق العام واستغلال الموارد العامة.
7. تقسيم البرنامج إلى عدة أنشطة وعند الاقتضاء يتم تقسيم الأنشطة إلى أنشطة فرعية في إطار المدونة الميزانياتية حسب الأنشطة، حيث يتم وضع كافة الوسائل الضرورية تحت تصرف مسؤولي الأنشطة من أجل تنفيذ وتجسيد البرنامج.
8. تكريس ميزانية المواطن حيث سيتسنى للمواطن البسيط معرفة كيف تستعمل الأموال العمومية وكيف تنفق بطريقة مبسطة من حيث المفهوم والمحتوى وبكل شفافية.

V.الهوامش والإحالات:

1. المادة 73 من القانون العضوي رقم 18-15. (2018). المؤرخ في 02 سبتمبر 2018 يتعلق بقوانين المالية، الجريدة الرسمية عدد 53 .
2. المديرية العامة للميزانية، وزارة المالية. (2022). تقسيم عملي للبرنامج. منشور رقم 2698 المؤرخ في 2022/04/04 .
3. حاج جاب الله أمال. (2021). الإطار القانوني لقوانين المالية: دراسة تحليلية للقانون العضوي 18-15. مجلة الأستاذ الباحث للدارسات القانونية والسياسية، المجلد06 .
4. عمر حوري. (2020). الإصلاح ألميزانياتي في الجزائر: واقع وأفاق. مجلة الإدارة والتنمية للبحوث والدراسات، العدد العاشر .
5. مراد بوعيشاوي، و عماد غزازي. (2020). الميزانية العامة في الجزائر على ضوء أحكام القانون العضوي الجديد رقم 18-15 المتعلق بقوانين المالية. المجلة الجزائرية للمالية العامة، المجلد10، العدد01 .